

يد السلطة الضاربة لترويض دعاة التغيير

بلقاسم زغماتي

منفذ جيد للأوامر أم رجل المرحلة في الجزائر؟



● مواجهة قضاة الجمهورية ضد زغماتي وإضرابهم عن العمل خلال الأشهر الماضية، احتجاجا على حركة تغييرات جريئة أجراها داخل الجهاز، خرج منها منتصرا على أكبر النقابات التي أذنت في آخر المطاف لقرارات وزارة العدل.

● الخطاب الشعبي هو الذي يقف خلف تحويل زغماتي إلى بطل قومي ساهم في الإطاحة بنظام بوتفليقة، بعد أن تصاعدت مؤثراته في بورصة الدوائر الموالية للسلطة إلى مستويات قياسية.

الحراك والمعارضة، مصطلحات السلامة والوحدة والمصلحة والنظام العام، التي زجت بمئات المعارضين والناشطين في السجون على مدار الأشهر الماضية، هي مفاهيم مطاطة يربد زغماتي ومن خلفه الحكومة تكيفها تشريعا للجم الأصوات التي تعارض السلطة.

الانقباض على الآخر

ويتساءل البعض بشأن تجريم أفعال الإهانة والتعدي على الإمام، الوارد في تعديل قانون العقوبات المصادق عليه من طرف البرلمان، عن الغرض من تخصيص الإمام بحماية ونص تجريبي خاص، مع أنه موظف ومحمي بالقواعد العامة المذكورة في قانون العقوبات ومثله مثل باقي الموظفين؟ وبهذه القراءة التي جاءت من صلب الجهاز القضائي، يكون زغماتي في حرج جديد، لأن المسألة لا تتعلق بخطاب سياسي أو أيديولوجي من جهة، بل يمكن تجاوزها بأي وسيلة، بل تتعلق بقراءة قانونية وتشريعية من رجل قانون فاعل، يمكن أن يميظ اللثام عن خلفيات أخرى للرجل، تزيد من متابعه ومتابع السلطة أمام الرأي العام.

ولوقف أي تاويل آخر، يشدد مرزوق على أن قراءته لا تعني السماح بعودة الخطابات المتشددة أو التفسيرية أو المهذبة لاستقرار البلاد، خاصة وأنها كاملة من الدماء، وعرفنا معنى بعض الأفكار الدينية المتطرفة وخطرها، وأن غرضنا هو عدم تقييد حق الاختلاف مع الإسام واعتبار ذلك إهانة له. ومهما كان الغرض من وضع النص، كنا وما زلنا نرى أن الاكتفاء بالحماية العامة للموظف كاف في مجال الوظيفة العمومي دون تمييز. وكان من الأجر أن تتم إضافة نص يحمي العمال التابعين للمؤسسات العمومية الاقتصادية وذات الطابع الصناعي والتجاري لمجال الحماية مثل عمال شركات المياه والكهرباء والغاز بدل تفتت المفتت وإضافة نصوص معطوبة حسا ومعنى.

ومع هذا التاويل أو ذلك، يبقى زغماتي القبض الضاربة لصقور السلطة القائمة الرافضين لأي تغيير سياسي في البلاد، تلبية لمطالب الحراك الشعبي، المطالب برحيل السلطة وتنفيذ تغيير سياسي شامل في البلاد، حيث يشكل تحالف قطاع الأمن وجهاز الاستخبارات والقضاء أكبر خصوم الداعين إلى التغيير منذ شهر فبراير عام 2019.

الحراك الشعبي في أسرع وقت، تحسبا لأي عودة له برفع تدابير الوفاء. ولفت القائد النقابي المتعاطف مع الحراك الشعبي، والداعي إلى توظيف الهيئة الشعبية في تحرير واستقلالية القضاء من الضغط والتوجيه الفوقي، إلى أن "هذا النص قد يحمل مخاطرة مهددة لحرية التعبير، فضلا عن سلبيات غرضها شعبي أكثر منه تجريما فعليا". وذهب أبعد من ذلك في انتقاد النصوص التي يعكف وزير العدل على تمريرها في إطار أجندة سياسية مثيرة للجدل، بالقول "لأسف وفي سنة 2020 يعاد مرة أخرى إعداد نصوص خالية من الجودة القانونية، وتحمل بذاتها بذور الاختلاف قبل بداية تطبيقها فكل قانوني أو حقوقي أو طالب في القانون، يعلم مدى الاختلاف في مفاهيم النظام العام وعناصر النظام العام ومدى تطبيقات النظام العام، وكذا الأمن العام في الحالات العادية، وامتداد أثره في الحالات الاستثنائية، فما بالك بمفاهيم أخرى كالمصلحة الوطنية وتعريفها، والمفهوم المضاد للمصلحة الوطنية، أو متبني خطاب الكراهية أو غيره".

وباعتبار أن الابتعاد عن الصرامة والدقة في إعداد النصوص القانونية بلغة بانحة، أنيقة، مقتصد وقوية "لا يساهم في تشكيل دولة القانون التي نأدي وينادي بها الجزائريون"، وهي مفردات جريئة، سيكون مفعولها قويا على الرجل الذي تراهن عليه السلطة ليكون يدها الحديدية ضد

التجاذبات الأخيرة في هرم السلطة، رشحت زغماتي للرحيل في أول تعديل حكومي قادم، لكن عودته عبر قانوني تجريم الأخبار الكاذبة ومحاربة خطاب الكراهية، أعطت الانطباع بأنه ناهب إلى أبعد الحدود



رَجَّح به في السجن واتهمه بالضلوع في شبكة شحنة الكوكايين الشهيرة، ثم بُرئ تماما خلال الأسابيع الأخيرة. ومع ذلك يبقى الصداق الأكبر لزغماتي، داخل الجهاز نفسه، فهذا القاضي والنقابي سعد الدين مرزوق، يرى في قراءة لمشروع تعديل قانون العقوبات الجديد نشرها على حسابه الخاص في فيس بوك، العديد من المسائل السلبية رغم ما عدده من إيجابيات عليه. ويضيف مرزوق "في محاولة منا للتجرد والموضوعية والإنصاف نقول إننا نتفق مع القائلين بسوء اختيار التوقيت لعرض مشروع القانون على البرلمان، في ظرف الجائحة الوبائية التي تمر بها البلاد وحالة الذعر التي يشعر بها المواطن المهديد في صحته سواء كان نخبويا أو عاديا". ويضيف "كان الأجر حسب رأينا انتظار العودة الطبيعية للحياة العامة، حتى يتسنى لجميع المختصين والمعنيين من قانونيين وخبراء علم الاجتماع، والأطباء النفسيين والمثقفين عموما، إعطاء رأيهم في هدوء وخلق نقاش مجتمعي يساهم في إثراء الوعي الجمعي للمواطنين، والذين سيساهمون بطريقة مباشرة في التأثير على قناعة ممثلهم البرلمانين واختياراتهم، والتي سنؤدي إلى قبول النصوص القانونية والقابلية لنجاعة تطبيقها".

أعادت تلك القراءات التساؤل حول خلفيات ودلالات تسريع السلطة لوتيرة النصوص التشريعية الجديدة، رغم الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد، وأن دعوة البرلمان إلى جلسة مناقشة المشروع وهو الذي كان معلقا لأشغاله بسبب تفشي وباء كورونا، يلح إلى شكوك في نوايا السلطة لتدمير نصوص قضائية لضرب أركان

رموز نظام بوتفليقة على السجون المدنية والعسكرية. ولأن الرجل يشار إليه بالبنان، في التجاذبات الأخيرة في هرم السلطة، رشح للرحيل في أول تعديل حكومي قادم، لكن عودته عبر قانوني تجريم الأخبار الكاذبة ومحاربة خطاب الكراهية، أعطت الانطباع بأنه ناهب إلى أبعد الحدود، لاسيما وأن النصوص الجديدة تعتبر امتدادا للفسار الذي انتهجته السلطة بعد تنحى بوتفليقة، خاصة في ما يتعلق بلجم التغيير الشامل الذي يرفعه الحراك الشعبي.

لكن الابتاس يبقى قائما حول شخصية الرجل، بين المنفذ الجيد للأوامر كونه لم يبرز إلا واجهة لجهة قوية تقف خلفه، ويجهل المتابعون إن كان ينفذ قناعات شخصية حسب ما تروج له الخطابات المتداولة في الإعلام البديل من طرف جيوش إلكترونية افتراضية وحقيقية، حول رمزية الرجل في المرحلة الحالية من تاريخ الجزائر، أو أنه ينفذ قناعات جهات أخرى ظهر على واجهتها في المناسبتين.

وحتى المواجهة التي فتحها ضده قضاة الجمهورية من خلال إضرابهم عن العمل خلال الأشهر الماضية، احتجاجا على حركة تغييرات جريئة أجراها داخل الجهاز، خرج منها منتصرا على أكبر النقابات التي أذنت في آخر المطاف لقرارات وزارة العدل، كما فشلت نقابة مستقلة، قيد التأسيس، في حشد القضاة لمناصرة الحراك الشعبي المعلق في البلاد بسبب تفشي وباء كورونا.

وبقيت بذلك القبضة الأمنية المدعومة بجهاز القضاء مسلطة على رؤوس الناشطين والمعارضين السياسيين، رغم الأصوات المرتفعة لدى الطبقة السياسية لحض السلطة على القيام بإجراءات تهدئة لاحتواء الأزمة وإعادة الاستقرار إلى الشارع، وتجنح في الآونة الأخيرة إلى المزيد من التضييق على هؤلاء، في ظل الترسانة القانونية التي يعكف الرجل على تمريرها للتحكم في الوضع.

من داخل الخندق

ولوحث مداخلة وزير العدل في البرلمان، خلال عرض مشروع قانون محاربة خطاب الكراهية، بحزم غير مسبوق لدى السلطة وثقة في النفس عند الرجل، بشكل يدحض الإيحاءات التي تحدثت عن قرب رحيله، في إطار تغييرات يربد الرئيس عبدالمجيد تبون تنفيذها بغية خلق مناخ من التوافق والانسجام داخل الفريق العامل بالسلطة في مختلف مؤسسات الدولة.

وتبدو كلمة الرئيس تبون للوزير خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير "بلغ تحياتي إلى كل القضاة على الأحكام النزيهة التي يصدرونها"، رسالة مبطنة للمشككين في الانسجام داخل السلطة، وتطوي على ثقة الرئيس في وزيره وفي مخطط العمل الذي ينتجه، رغم أن نجله خالد كان ضحية لحكم قضائي

صابر بليدي
صحافي جزائري

يبدو أن وزير العدل الجزائري بلقاسم زغماتي ذاهب إلى أبعد الحدود كما أوصاه سنده القوي الجنرال الراحل أحمد قايد صالح، حيث يتجه الرجل إلى الأخذ بتوصيته، حين همس له في احتفالية رسمية خلال الأشهر الماضية بلغة فرنسية "ينبغي أن نذهب إلى أبعد الحدود"، وقبل ذلك كان قد فاجأ الجميع بإصدار مذكرة توقيف دولية في حق مدلل من مدلسي النظام السابق، فهل زغماتي، منفذ جيد للأوامر أم شخصية كاريزمية للمواعيد الكبرى؟

عندما احتاج مدير جهاز الاستخبارات السابق الجنرال توفيق، خلال العام 2010، إلى نزع قضائيا لمباشرة حربه على جناح الرئاسة، بدعوى لجم الفساد المستشري داخل قطاع النفط، أوعز آنذاك إلى النائب العام لمجلس قضاء العاصمة زغماتي، بفتح الملف وإصدار مذكرة توقيف دولية، في حق مدلل نظام عبدالعزيز بوتفليقة، وزير النفط ومدير شركة سوناطراك شكيب خليل.

مصطلحات السلامة والوحدة والمصلحة والنظام العام، التي زجت بمئات المعارضين والناشطين في السجون على مدار الأشهر الماضية، هي مفاهيم مطاطة يربد زغماتي ومن خلفه الحكومة تكيفها تشريعا للجم الأصوات التي تعارض السلطة

ولأن القبضة الحديدية كانت متوازنة آنذاك بين الاستخبارات والرئاسة، فإن بوتفليقة استعاد المبادرة وانقذ رفيق طفولته من حبس القضاء، وتمت ترقية زغماتي من منصبه ليدخل بذلك في لائحة المغمضوب عليهم من طرف السلطة، إلى غاية العام الماضي، حيث تم استقدامه من طرف السلطة الانتقالية، في تعديل لطيف طرا على حكومة نور الدين بدوي.

المنجل الحاصد

حول الخطاب الشعبي وزير العدل زغماتي إلى بطل قومي ساهم بشكل كبير في الإطاحة بنظام "العصابة"، وتصاعدت مؤثراته في بورصة الدوائر الموالية للسلطة إلى مستويات قياسية، حيث بات يوصف بـ"المنجل"، كناية عن وظيفة الحصد التي تمارسها هذه الآلة البدائية، ونسبت إليه قرارات إحالة